مراجعة علمية لنماذج من كتب النحاة المتأخرين والمحدثين

حنفي الحاج دوله [١]، عادل علي سالم [٢]

الملخص

ناقش هذا البحث مآخذ القواعد النحوية التي وقع فيها المؤلفون والشرّاح، وقد انتشرت في كتب النحو للمتخصّصين في المرحلة الجامعية، ولم ينتبهوا إليها، وانتشرت هذه المآخذ حتى دخلت المؤلّفات النحوية الحديثة. وعالج هذا البحث تلك المآخذ بعد أن يقوم بتصنيفها حسب نوعها في محاولة لإعادة صياغة بعض قواعد الدرس النحوي؛ لكي تكون جامعةً مانعةً، وهي الصفة التي كانت تفتقر إليها. واستفادت الدراسة من المنهج الوصفي في ذكر القاعدة النحوية كما وردت في مصادرها، وأما المنهج التحليلي، فقد استفادت منه خلال مناقشة القاعدة؛ لتوضيح القصور والعموم اللذين لازما هذه القاعدة أو تلك، مستشهدين بالقرآن الكريم والشعر الفصيح في الاستدلال على وجود تلك المآخذ، ولبيان حاجة كل قاعدة إلى التعديل. وقد التزمت هذه الدراسة بالموضوعية، للوصول إلى النتيجة.

الكلمات المفتاحية: المآخذ، القواعد، كتب النحو، إعادة الصياغة

Abstract

This paper discusses the shortcomings of grammatical rules in Arabic grammar and writing that involved the authors and the reviewers. The shortcomings were found in the Arabic grammar books for the specialists at the university level, and they did not pay attention to them.This research dealt with these shortcomings by classifying them into categories in attempt to rephrase some of the grammatical rules in order to make it more specific and more comprehensive, two qualities that it need. The study benefited from the descriptive approach in mentioning the grammatical rules as stated from its sources. The analytical method was used in the discussion of the rule to clarify the shortcomings and the requirements of this rule. Next, this study cited the Holy Quran and the poetic poems to reduce these shortcomings to proof the need of modification. This study was committed to reach it objective and conclusion.

Keywords: Shortcomings, Grammar Rules, Grammar Books, Redrafting

المقدمة

يعرض هذا المبحث المآخذ العلمية التي تَمَّ تصنيفها حسب نوعها في محاولة لإعادة تصحيح قواعد الدرس النحوي، حيث وجدناها متناثرة في كتب النحوِ منهل المتخصصين مِنَ الأساتذة والطلبة، الذين ما انفكُّوا ينقلون قواعدها وأمثلتها، ويستشهدون بشواهدها، وسيتمّ عرض أقوال هذه الكتب وتحليلها والاستشهاد بالفصيح من

[1] Hanafi Dollah, International Islamic University of Malaysia, hanafi@iium.edu.my
[2] Adel Ali Salim, International Islamic University of Malaysia, adela6980@gmail.com

الكلام في الردّ عليها وتصويبها. وسيكون هذا المبحث في منأى عن التكلّف في الوصف والتحليل، أو التعصّب لمذهب؛ لأن الغرض منه هو خدمة لغتنا؛ وبيانُ الصواب الذي غفل عنه العلماء الأساتذة؛ وتعديلُ مسارِ الدرس النحوي الذي حادث عنه الكتب، وإرجاعها إلى المنهج الصحيح.

وتمّ حصر تلك المآخذ في بعض قواعد النحو، وهي علامة جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر، وبناء الأمر المعتلّ الآخر، ووجوب تأخّر المفعول به عن الفاعل إذا كان المفعول به واقعاً عليه الحصر، وتأخّر الحال عن صاحبها وجوباً إذا وقع عليها الحصر، وعلامة فعل الأمر، وحكم المضارع من حيث الإعراب، وتعريف الفاعل، وحذفه وجوباً واختصاص اسم الإشارة (هذه) و (تلك) بالمفردة المؤنثة، واختصاص الاسم الموصول (التي) بالمفردة المؤنّثة أيضاً، ومصطلح تاء الفاعل وسيأتي بيان ذلك كلّه وتصويبه في هذا البحث إن شاء الله.

مشكلة البحث

يعالج هذا المقال مآخذ نحوية تكررت في كتب النحاة المتأخرين والمحدثين، منها شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والنحو الوافي والتطبيق النحوي وغيرها، وقد انتشرت تلك المآخذ في كتبهم وهي علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر، وعلامة بناء الأمر المعتل الآخر، ووجوب تأخر المفعول به عن الفاعل إذا كان المفعول به واقعاً عليه الحصر، وتأخر الحال عن صاحبها وجوباً إذا وقع عليها الحصر، وعلامة فعل الأمر، وحكم المضارع من حيث الإعراب، وتعريف الفاعل وحذفه وجوباً، واختصاص اسم الإشارة (هذه) و (تلك) بالمفردة المؤنثة، واختصاص الاسم الموصول (التي) بالمفردة المؤنثة، ومصطلح تاء الفاعل. وتقوم هذه الدراسة بتعديل تلك القواعد في مراجعة علمية لتلك القواعد؛ لإخراجها القراء في شكلها النهائي، معتمدَين على المنهجين الوصفي والتحليلي.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي، ففي المنهج الوصفي قمنا بنقل القواعد الواردة في الكتب كما وردتْ دون التصرف فيها، ذاكرَينِ صاحب كلّ نص؛ حرصاً منا على الأمانة العلمية، ولنضعَ الصورةَ أمام القراء، وأما المنهج التحليلي، فتم فيه إخضاع تلك القواعد التي ذكروها للتحليل العلمي القائم على الحياد، بعيدَينِ عن التعصب لمذهب أو لعالم، مستشهدَينِ بنصوص من القرآن الكريم والشعر الفصيح؛ لبيان ذلك القصور أو العموم الذي يكسو تلك القواعد، وبعد ذلك أعدنا صياغة القاعدة بعد الوصول إلى النتيجة؛ حتى تصير جامعةً مانعةً خدمةً للغة العربية.

أقسام المآخذ

لقد تم تقسيم المآخذ إلى قسمين هما عموم القاعدة وقصور القاعدة:

أولا– عموم القاعدة

ويقصد به أن هذه القاعدة عامّة وشاملة لكلّ ما ذكر فيها دون إخراج أيّ جنس منها، بمعنى أنها جامعة لكلّ الأجناس التي تضمُّها وتتحدَّث عنها، وتمّ حصر هذا المأخذ في القواعد الآتية:

١– علامة جزم المضارع المعتلّ الآخر، وبناء الأمر المعتلّ الآخر:

ذهب صاحب الألفية (ابن عقيل، د.ت) إلى أن علامة جزم المضارع المعتل الآخر هي حذف آخره سواءٌ أكان ألفاً أم واواً أم ياءً وذلك في قوله:

والرفع فيهما انوِ، واحذف جازما ثلاثهُنَّ، تقضِ حكماً لازما

وسار على مذهبه شارح الألفية فقال: "وأشار بقوله: واحذف جازمًا ثلاثهُنَّ إلى أن الثلاث – وهي الألف، الواو، والياء تحذف في الجزم"(ابن عقيل، د ت). وأمّا ابن هشام (٢٠٠٠) فذكر في أوضح المسالك علامة جزم المضارع المعتل الآخر فقال: "... فإن جزمهن بحذف الآخر"، وأمّا عن بناء الأمر، فقال: "وبناؤه على ما يُجزم به مضارعه فنحو (اضرب) مبني على السكون ونحو (اضربا) مبني على حذف النون ونحو (اغزُ) مبني على حذف آخر الفعل"(ابن هشام، ٢٠٠٠) ، وكرر القاعدة مرة أخرى وهو بناؤه على حذف الآخر(ابن هشام، د ت).

وإلى هذا الرأي ذهب صاحب الآجرومية وشارحها محمد محي الدين عبد الحميد، فقال ابن آجروم: "وأمَّا الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر" (عبد الحميد، ٢٠٠٨) ، وأما الشارح، فقال: "وأقول للحذف موضعان يكونان في كل واحدٍ منهما دليلاً على جزم الكلمة: الموضع الأول الفعل المضارع المعتل الآخر"(عبد الحميد، ٢٠٠٨) ، وقال الشارح في موضع آخر من الكتاب عن جزم المضارع المعتل الآخر وبناء الأمر المعتل الآخر: "وإن كان مضارعه معتل الآخر، فهو يجزم بحذف حرف العلة، والأمر منه يُبنى على حذف حرف العلة" (عبد الحميد، ٢٠٠٨).

وأمّا المحدثون، فلم يخرجوا عن دائرة من سبقهم، فكَرَّروا ما قيل في علامة جزم المضارع المعتلّ الآخر وبناء الأمر المعتلّ الآخر، فقال الأستاذ هادي نهر في علامة جزم المضارع المعتل الآخر "وهو خاصّ بالمضارع المعتلّ الآخر نحو: (لم يسعَ محمد إلى الشر)، فالمضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة"(نهر، ٢٠٠٨).

وأمّا محمد عيد (٢٠٠٥)، فذكر القاعدة في أكثر من موضع فقال عن جزم المضارع المعتل الآخر: "يجزم بحذف حرف العلّة"، وقال في موضع ثان: "الفعل المعتلّ عمومًا: في حالة الجزم يحذف منه حرف العلّة"(عيد، ٢٠٠٥) ، وقال في موضع ثالث عن علامة جزم المضارع المعتل الآخر وبناء الأمر المعتل الآخر:

"الفعل المعتل الآخر يجزم مضارعه بحذف حرف العلة، ويُبنى الأمر منه على حذف حرف العلة"(عيد، ٢٠٠٥). وأمّا عبده الراجحي (٢٠١٣)، فقال: "... أمّا في حالة الجزم فتظهر فيه علامة الإعراب التي هي حذف حرف العلّة" ، وقال عن بناء الأمر: "... ويُبنى على حذف حرف العلّة إن كان معتلاً" (الراجحي، ٢٠١٣).

وأما عباس حسن، فذكر حالات جزم المضارع بحذف الألف مع بقاء الفتحة؛ للدلالة عليها، وحذف الواو مع بقاء الضمة؛ للدلالة عليها، وحذف الياء مع بقاء الكسرة؛ للدلالة عليها (حسن، د ت) ، وأمّا عن بناء الأمر، فقال: "يبنى على حذف حرف العلّة إذا كان معتلاً" (حسن، د ت). وأمّا مصطفى الغلاييني (٢٠٠٤)، فذكر أنّ الألف والواو والياء تحذف بسبب وجود الجازم ، وأمّا عن بناء الأمر، فقال: "وعلى حذف آخره إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيء: كانجُ واسعَ وارمِ" (الغلاييني، ٢٠٠٤).

إن من يقرأ النصوص السابقة عن قاعدة جزم المضارع وبناء الأمر المعتلين، والأمثلة المعروضة في الكتب؛ للتوضيح لا يرى تناقضاً بين القاعدتين وأمثلتهما، بل لقد ورد في القرآن الكريم شواهد للفعل المضارع والأمر محذوفي الآخر، فمن شواهد المضارع قول الله تعالى ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القصص: ٧٧)، وقوله تعالى: ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾ (غافر: ٢٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ومن شواهد الأمر قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (طه: ٧٢)، وقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾ (الحجر: ٦٥)، وقوله تعالى: ﴿وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (لقمان: ١٧)، فما ذكره النحاة في قاعدة المضارع والأمر المعتلّين يتّفق مع الشواهد القرآنية، والذي يقرأ القاعدتين يدرك أنّ المعنى الذي تحمله القاعدتان هو كلّما دخل جازمٌ على المضارع المعتلّ الآخر، كانت علامة جزمه حذف حرف العلّة، وكلّما وجدت فعل أمرٍ مُعتل الآخر، كانت علامة بنائه حذف حرف العلّة، وهذا يقودنا إلى القول إنّ القاعدتين جامعتان، أي يدخل فيهما كل فعلٍ مضارع وأمر آخرهما حرف علّة، ومطلقتان لا قيد عليهما ولا شرط.

بَيْدَ أنّه ورد في القرآن الكريم والشعر الفصيح ما يوجب تقييد القاعدتين؛ لكي تصير كلّ واحدة منهما جامعةً مانعة، حيث وردت أفعالٌ مضارعة وأفعال أمرٍ معتلة الآخر خرجت عن القياس النحوي، وخالفت ما ذكره النحاة قال تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ (طه: ٤٧)، وقال تعالى: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ (فصلت: ١١)، وقال تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (ق: ٢٤)، وقال تعالى: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ﴾ (الأحزاب: ٣٣)، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقِينَ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: ٥٥)، وقال تعالى: ﴿اصْلَوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (يس: ٦٤)، وقال امرؤ القيس:

فقلْتُ لها سيري وأرخي زِمامه ولا تُبعديني مِنْ جناكِ المُعَلَّلِ (المصطاوي، ٢٠٠٤)

وقال كُثير:

خليليَّ هذا ربع عزة فاعقلا قَلُوصيكما ثم ابكيا حيث حلَّتِ (إحسان، ١٩٧١)

وقال تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ (التحريم: ١٠) ، وقال تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (طه: ٤٢)، وقال تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ (هود: ٦٨).

فتلك شواهد لأفعال أمرٍ وأفعال مضارعة معتلّة الآخر لم تُبنَ على حذف آخرها، ولم تجزم بحذف آخرها، تخالف القاعدتين اللتين نصَّت عليهما كتب النحو، وتُناقض ما قاله النحاة، وسبب ذلك أنّ كلّ فعلٍ معتلّ الآخر ورد في تلك النصوص قد اتصل به ضميرُ رفعٍ، وهذا الضمير إمَّا أن يكون ألف الإثنين، وإمّا واو الجماعة، وإمّا ياء المخاطبة، وإمّا نون الإناث؛ ولذلك وجب إعادة صوغ القاعدتين؛ لتصير كلّ منهما جامعةً مانعة بعد أن كانت جامعة وعامة وشاملة، (علامة بناء الأمر المعتل الآخر): (يُبنى الفعل الأمر المعتلّ الآخر على حذف حرف العلّة بشرط ألا يتصل به ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو نون النسوة).

علامة جزم المضارع المعتل الآخر: (علامة جزم المضارع المعتلّ الآخر حذف حرف العلّة بشرط ألا يتصل به ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو نون النسوة)، فإذا اتصل بالفعل الأمر واحد من الضمائر السابقة، وجب بناؤه على حذف النون، وأمّا إذا اتصل به نون الإناث، فوجب بناؤه على السكون، وإذا اتصل بالمضارع واحد من ضمائر الرفع المذكورة آنفاً، وجب أن تكون علامة جزمه حذف النون، وإذا اتصلت به نون الإناث، وجب بناؤه على السكون في محل جزم، ويُعاملان حينئذٍ معاملة الأفعال الخمسة.

وأمّا ما ذكره الغلاييني (٢٠٠٤) في بناء الأمر المعتل الآخر، ففيه قيدٌ في قوله "ولم يتصل به شيء" ، ويبدو واضحًا أن هذا القيد هو شرط كافٍ لبنائه على حذف حرف العلّة، حيث إن الشرط الأول هو "إن كان معتل الآخر"(الغلاييني، ٢٠٠٤) ، ومن دون وجود الشرط الثاني يفقد هذا الفعل علامة بنائه، وبناءً على القيد الثاني "ولم يتصل به شيءٌ"، فإنه لا يُبنى على حذف آخره إذا اتصل به شيء، ولكن ورد في القرآن الكريم أفعالُ أمرٍ اتصلت بها ضمائر نصب وكانت علامة بنائها هي حذف حرف العلّة، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ (الصافات: ١١)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (الأحزاب: ٦٨)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ (البقرة: ٢٠١)، فالأفعال: ﴿اهْدِنَا﴾ ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ ﴿آتِهِمْ﴾ ﴿آتِنَا﴾ أفعال أمرٍ مبنية على حذف حرف العلة، وقد اتصل بها ضمائر نصب، وأمّا القاعدة الجامعة المانعة لعلامة بناء الأمر المعتلّ الآخر، فهي ما ذكرناه آنفا.

ب– تأخّر المفعول به عن الفاعل وجوباً وتقدّمه

ورد في كتب النحو أن من المواضع التي يتأخر فيها المفعول عن الفاعل وجوباً أو يتقدم، أنه إذا كان أحدهما قد وقع عليه الحصر، فقال ابن هشام في هذه الحالة "أن يحصر المفعول بإنما نحو (إنما ضرب زيدٌ عمراً) وكذا الحصر بإلا عند الجزولي وجماعة" (ابن هشام، ٢٠٠٠) ، وقال في تقدم الفاعل وجوباً: "أن يحصر الفاعل بإنما نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر:٢٨) (ابن هشام، ٢٠٠٠).

وتأثر المحدثون بهذه القاعدة فأوردوها في كتبهم، فقال الشيخ مصطفى الغلاييني(٢٠٠٤). "أن يكون أحدهما محصوراً فيه الفعل بإلا فيجب تأخير ما حصر فيه الفعل مفعولاً أو فاعلاً فالمفعول نحو "ما أكرم سعيدٌ إلا خالداً" والفاعل نحو "ما أكرم سعيداً إلا خالدٌ".

وأما محمد عيد (٢٠٠٥) فقال: "أن يكون الفاعل محصوراً بطريقتي (إنما – إلا)" ، ثم أورد مثالين لتقدم المفعول به وجوباً هما إنما يقدس الحرية الأحرار، لا يبغض الكرم إلا اللوماءُ (عيد، ٢٠٠٥).

أما عباس حسن، فقال في تقدم الفاعل وجوبًا على المفعول به "أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر ... نحو: إنما يفيد الدواءُ المريض، أو ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ"(حسن، د ت) ، وقال في تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً "أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر نحو لا ينفع المرءَ إلا العملُ الحميدُ – إنما ينفع المرءَ العملُ الحميدُ" (حسن، د ت).

فإذا أعدنا مراجعة القاعدة التي ذكرها النحاة سابقاً؛ لوجدنا أنها متطابقة مع الأمثلة التي سيقت لغرض توضيحها، وما وجدنا أي عيبٍ يُمكن أن يؤخذ عليها، ولكن جاء في القرآن الكريم ما يدحض تلك القاعدة بسبب عمومها وشمولها لأي مفعول به أو فاعل يقع عليه الحصر، والشواهد على ذلك كثيرة منها على سبيل الاستشهاد لا الحصر قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ (العنكبوت: ١٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ (الشعراء: ٩٩)، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ (الأحزاب: ١٣)، وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ (المائدة: ١١٧)، فالمتأخر في الشواهد القرآنية السابقة لا شك أنه متأخر وجوباً، ولكن ليس لوقوعه محصوراً بإلا أو إنما، ولكن تأخره بسبب أن أحدهما اسم ظاهر والآخر ضمير متصل، ولا علاقة للحصر في تلك الشواهد للتقدم أو التأخر، ويمكن أن يتضح لنا ذلك من خلال هذين المثالين المقيسين على تلك الشواهد نحو: **ما نصحنا إلا أبونا**، فالظاهر هنا أن الفاعل (أبونا) متأخر وجوباً بسبب وقوعه محصوراً، وليس هذا صحيحاً، بدليل أننا إذا ألغينا الحصر من ذلك المثال وأعدنا كتابة المثال، لوجدنا أن الفاعل مازال متأخراً وجوباً: **نصحنا أبونا**.

وسبب هذا التأخر الواجب هو أن الفاعل اسمٌ ظاهر، والمفعول به ضمير متصل، وليس بسبب الحصر ونحو: **ما اتقيتُ إلا الله**، فالذي يظهر لنا هنا أن لفظ الجلالة متأخر وجوباً بسبب وقوعه بعد (إلا)، ولكن إذا حذفنا الحصر من هذا المثال وقلنا: **اتقيتُ اللهَ**، لظل لفظ الجلالة متأخراً وجوباً، وهذا يُقال في الشواهد السابقة من حيث التقدم أو التأخر، فكل متأخر سبب تأخره أنه اسم ظاهر، وما قبله ضمير متصل.

ومن هنا نستنتج أنه متى كان المحصور اسماً ظاهراً وما قبله ضمير متصل، كان سبب التأخر أن أحدهما اسم ظاهر والآخر ضمير متصل، ونستطيع من خلال الشواهد القرآنية التي سيقت سابقاً أن نقيد تلك القاعدة التي ملأت كتب النحو بها؛ لكي تصير جامعة مانعة (يجب تأخير المفعول به عن الفاعل وتقديمه عليه إذا وقع

أحدهما محصوراً بشرط أن يكونا اسمين ظاهرين) فإن كان أحدهما ضميراً متصلاً كان سبب التأخر أن أحدهما اسمٌ ظاهر والآخر ضمير متصل.

ج- تأخر الحال عن صاحبها وجوباً

يرى ابن هشام (٢٠٠٠) أن الحال تتأخر عن صاحبها وجوباً إذا وقعت محصورةً فقال "أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك كأن تكون محصورةً، نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾" (الأنعام:٤٨) "، وقد أشار المحدثون إلى هذا الحكم فقال مصطفى الغلاييني "أن تكون هي المحصورة نحو ما جاء خالد إلا ناجحاً. تقول ذلك إذا أردت أن تحصر مجيء خالد في حالة النجاح" (الغلاييني، ٢٠٠٤) ، وأما عباس حسن، فأورد القاعدة نفسها فقال "يجب تأخرها عن صاحبها إذا كانت محصورةً (حسن ، د ت) .

يبدو واضحاً أن ما ذكره ابن هشام ومصطفى الغلاييني وعباس حسن في تلك القاعدة هو عام يشمل كل حال وقعت محصورة، وعند ذلك يجب تأخيرها، فكلما وجُدتِ الحال محصورةً، وجب تأخيرها بسبب الحصر، غير أن تلك القاعدة ليست مطردة في كل موضع وقعت فيه الحال محصورة، فمثلا عندما أقول: ما جئت إلا مسرعاً، نجد أن الحال وقعت محصورة ومتأخرة وجوباً غير أن تأخرها ليس بسبب الحصر بل بسبب وقوعها اسماً ظاهراً وصاحبها ضميرٌ متصلٌ، ويتضح لنا ذلك إذا حذفنا الحصر وأعدنا كتابة الجملة من جديد: جئتُ مسرعاً، فهنا يتضح لنا أن وجوب تأخر الحال عن صاحبها بعد إلغاء الحصر ما يزال موجوداً؛ لأنه لو كان سبب تأخرها هو وقوعها محصورةً؛ لجاز تقدمها عليه بعد حذف الحصر، وأما سبب تأخرها هنا فهو لأنها اسم ظاهر وصاحبها ضمير متصل، ومثل ذلك أيضاً: ما صلينا إلا خاشعين، فلو حذفنا أسلوب الحصر في هذا المثال؛ لظل تأخرها واجباً كالمثال الذي قبلها، والسبب كما ذكرنا آنفاً هو أنها اسم ظاهر، وصاحبها ضميرٌ متصل، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ (البقرة: ١١٤)، وقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (الإسراء: ١٠٥)، ومن هنا نستنتج أن الحال إذا وقعت محصورة وهي اسم ظاهر وصاحبها ضمير متصل كان تأخرها بسبب وقوع صاحبها ضميراً متصلاً، وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن القاعدة التي ذكروها هي جامعة لكل وقعت محصورة؛ ولذا وجب تقييد القاعدة بشرط يجعلها جامعة مانعةً؛ لكي نستطيع أن نميز سبب هذا التأخر من ذاك، فتكون القاعدة على النحو الآتي: (يجب تأخير الحال عن صاحبها إذا وقعت محصورة بشرط ألا يكون صاحبها ضميراً متصلاً).

و- علامة الفعل الأمر

ذهب ابن هشام (١٩٩٤) إلى القول إن فعل الأمر له علامتان تميزه عن غيره هما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة ، والذي أراه أنه لم يوفق في صوغ هذه القاعدة؛ لأنها بهذه الصيغة جاءت جامعةً لكل فعلٍ يدل على الطلب ويقبل دخول ياء المخاطبة نحو (قومي) و(لتقومي)، فإن الفعلين هنا يدلان على الطلب، واتصل بهما ياء

المخاطبة، والفرق بينهما أن الأول دل على الطلب من دون واسطة، والثاني دل على الطلب بواسطة هي لام الأمر، وهو فعل مضارع، وأما من حيث قبوله ياء المخاطبة، فنقول إن هذه العلامة يشاركه فيها المضارع أيضاً مثل ما رأينا، والصواب أن يتم ذكر القيد الذي يمنع دخول المضارع معه، فيمتنع اللبس بينهما، فتكون علامة فعل الأمر دلالته على الطلب بنفسه (حسن، د ت).

وأما ابن مالك ، فيرى أن نون التوكيد هي علامة لفعل الأمر في قوله:

وماضي الأفعال بالتا مِزْ وَسِمْ بالنون فعلَ الأمر إن أمر فُهم (ابن عقيل، د ت)

وتبعه في ذلك ابن عقيل الذي شرح ذلك الحكم بقوله إن فعل الأمر علامته قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته (ابن عقيل، د ت) ، وأما محمد محي الدين عبد الحميد (٢٠٠٨)، فقد أضاف إلى دلالته على الطلب قبوله ياء المخاطبة ونون التوكيد.

وإذا تتبعنا القرآن الكريم، لوجدنا أن نون التوكيد لا تختص بالأمر فقط بل يشاركه فيها الفعل المضارع، والشواهد على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ (المائدة: ٢٧)، وقوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (النمل: ٢١).

ويتأكد لنا من خلال ما عرضه النحاة من علامات لفعل الأمر، يتأكد لنا أنهم خلطوا بين العلامات الخاصة، والعلامات المشتركة، والفرق بينهما واضح وجليٌّ، فأما العلامة الخاصة بالأمر، فلا يقبلها المضارع وهي دلالته على الطلب بصيغته، وأما علامات الفعل المضارع وهي كثيرة، فلا يقبلها فعل الأمر ومنها قبول دخول السين وسوف، وأما العلامتان المشتركتان نون التوكيد وياء المخاطبة وغيرهما، فهما تميزان الفعل عن الاسم والحرف، فإذا أردنا بيان علامات الفعل التي تميزه عن باقي أنواع الكلمة ذكرنا ياء المخاطبة ونون التوكيد ونون الإناث وواو الجماعة؛ لأنها خاصة بالفعل دون الاسم أو الحرف.

إذًا علامة فعل الأمر تختلف عن علامات المضارع، فإذا أردنا بيان علامة الأمر ذكرنا العلامة الوحيدة له وهي دلالته على الطلب بصيغته، وإذا أردنا بيان علامات المضارع ذكرنا علاماته الخاصة به التي تميزه عن الأمر أو الماضي كالسين وسوف، ودخول (لم) و (لا) الناهية و (لمَّا) وغيرها من العلامات (حسن، د ت).

ز- حكم الفعل المضارع من حيث الإعراب

يرى محمد محي الدين عبد الحميد (٢٠٠٨) أن "حكم الفعل المضارع أن معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة ... فإن اتصلت به نون التوكيد بُني معها على الفتح"

فإذا أعدنا قراءة ما ذكره لنا الأستاذ، لوجدنا أنه يقول إن الفعل المضارع يكون معرباً دائماً إذا كان مجرداً من نوني التوكيد، ونفهم هذا من قوله: (مالم تتصل به نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة) فشرط إعراب المضارع

هو عدم اتصال إحدى النونين به، ويبدو جلياً أن هذا الحكم عام يشمل المضارع المجرد من النونين، فكل مضارع لم تتصل به النونان يكون معرباً، وكل مضارع اتصلت به إحدى النونين يكون مبنياً.

والحق أن محمد محي الدين لم يكن موفقاً في ذلك الحكم من جهتين:

الأولى: أنه قصر بناء الفعل المضارع في حال اتصاله بإحدى النونين فقط، وفاته أن يذكر الحالة الأخرى في بنائه وهي اتصال نون النسوة به، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٢٩).

والثانية: أن بناء المضارع ليس بمجرد اتصاله بإحدى نوني التوكيد، بل يشترط فيه أن يكون الاتصال مباشراً؛ ليتحقق البناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ (الزخرف: ٤١)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ (الشعراء: ٢٩)، فإن كان اتصال نون التوكيد غير مباشرٍ، جاء الفعل المضارع معرباً كقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ (التغابن: ٧)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: ٨٩)، وبذلك نستطيع أن نصوغ القاعدة العامة لإعراب المضارع وهي (الفعل المضارع معرب دائماً بشرط ألا تتصل به نون الإناث أو نوني التوكيد اتصالاً مباشراً).

ح- تعريف الفاعل

عرَّف ابن آجروم (٢٠٠٨) الفاعل بأنه: "هو الاسم، المرفوع، المذكور قبله فعله" وعرفه عباس حسن بأنه: "اسم، مرفوع، قبله فعل تام، أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"(حسن، د ت).

وقد جاء تعريف ابن آجروم جامعاً لكل اسم مرفوع قبله عامله، وهذا جعل التعريف بعيداً عن الدقة اللفظية التي يجب أن تكون حاضرةً في أي تعريف يُراد وضعه لأي مصطلح، فقد دخل في قوله "المذكور قبله فعله" دخل الفعل التام المبني للمجهول الذي يرفع نائب الفاعل، والفعل الناقص وهو (كان وأخواتها) و (كاد وأخواتها)؛ لأن هذه الأفعال تذكر قبل معمولها وجوباً، ونرى أن تعريفه قد اقتصر على الفعل وحده دون المشتق والمصدر، واسم الفعل التي ترفع فاعلاً شأنها في ذلك شأن أفعالها، فمثال قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ (الحشر: ٢)، ومثال المصدر قولك اللهم غفراناً ذنوبنا، ومثال اسم الفعل قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٦).

وأما تعريف عباس حسن، فقد قيَّد فيه الفعل بقوله "تام أو ما يشبهه" فأخرج الأفعال الناقصة وما يشبهها، وأدخل الفعل التام المبني للمجهول والمعلوم، وقد أشار عباس حسن في هامشه أنه يُشترط في الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم، ولكن هذه الإشارة لا تسوغ له مجيء التعريف صحيحاً في المتن؛ لأن ذلك الشرط الذي ذكره في الهامش هو من أصول التعريف، ولا يجوز إحالته إلى الهامش (حسن، دت) ، والذي ذكره في التعريف

هي أحكام وشروط للفاعل، وأي تغيير أو نقص فيه يؤثر في دِقَّتِه؛ لذلك يكون تعريف الفاعل على النحو الآتي: "اسم مرفوع، قبله فعل تام مبني للمعلوم أو ما يعمل عمله، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به".

ط- حذف الفاعل وجوباً

ذكر عباس حسن أربع حالات يجب فيها حذف الفاعل منها: "أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة وفعله مؤكد بنون التوكيد" (حسن، د ت)، وأورد عبده الراجحي الحكم نفسه فقال: "ومع ذلك فقد يحذف الفاعل وجوباً لعارض طرأ على الفعل، وذلك في حالة واحدة هي أن يكون الفعل مضارعاً مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة وقد لحقته نون التوكيد" (الراجحي، ٢٠١٣).

فالمفهوم من هذين الحكمين أن الفاعل إذا كان واو جماعة أو ياء مخاطبة، وجب أن يحذف كلما أكد الفعل بالنون، والحق أن هذا الحكم الجامع ليس جامعاً لكل فعل مؤكد بالنون وفاعله واو الجماعة أو ياء المخاطبة؛ لأنه ورد في القرآن الكريم ما يردُّ ذلك الحكم، فقد جاء فيه أفعال مؤكدة بالنون، وفاعلها واو الجماعة وياء المخاطبة غير محذوفين، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ (التكاثر: ٦)، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ (مريم: ٢٦)، وورد فيه أيضاً ما يؤكد ذلك الحكم وهو حذف الفاعل وجوباً إذا كان الفاعل واو الجماعة ومؤكداً بالنون، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ (آل عمران: ٨١)، وأما حذف الفاعل وهو ياء المخاطبة وفعله مؤكد بالنون، فورد في قول الراجز:

لتقعُدِنَّ مقعَدَ القَصِيِّ منِّيَ ذي القاذورة المقلِيِّ (ابن عقيل، د ت)

وبعد عرض تلك الشواهد يتبيَّن لنا أن حذف الفاعل عندما يكون واو الجماعة وياء المخاطبة وعامله مؤكد بالنون، ليس واجبًا مطلقًا مثل ما أشار الأستاذان عباس حسن وعبده الراجحي، بل يحذف وجوباً في حالةً، ويجب عدم حذفه في حالة أخرى، فأما الحالة التي يجب فيها حذفه، فهي التقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ (يوسف: ٣٥)، والأصل (لَيَسجُنُونَنَّه)، النون المتحركة بالفتح هي علامة رفع الفعل المضارع؛ لأنه من الأفعال الخمسة والنون المضعَّفة هي نون التوكيد، فاجتمعت ثلاث نونات، نون الرفع ونون التوكيد المشددة، فحذفت نون الرفع؛ لتوالي الأمثال، ولا يجوز هنا حذف نون التوكيد؛ لأن حذفها يُعارض الغرض الذي جيء به وهو توكيد الفعل، فصار الفعل بعد حذف نون الرفع (ليسجنُونَّه) فالتقى ساكنان هما واو الجماعة، والنون الأولى الساكنة، وفي هذه الحال يحذف الفاعل وجوباً، وهناك دليل يدلنا على حذفه وهو حركة الضمة التي على النون، فصار الفعل (لَيَسجُنُنَّه).

وأما الحالة التي لا يجوز فيها حذفه وإن كان مؤكدًا بالنون فهي عدم وجود دليل يدل على الحذف بعد التقاء الساكنين، فيُحرَّك الفاعل بحركة تناسبه فإن كان واو الجماعة حُرِّك بالضمة، وإن كان ياء المخاطبة حُرِّك

بالكسرة، كقوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ (التكاثر: ٦)، والأصل (لتَرْ أَيُونَنَّ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ألفاً، فصار الفعل (لَتَرْ أَوْنَنَّ)، فالتقى ساكنان هما لام الكلمة (الألف) وواو الجماعة (الفاعل)، فحذف الألف، فصار الفعل (لترأَوْنَنَّ)، وبعد ذلك حصل إعلال بالنقل وهو انتقال الفتحة التي على الهمزة إلى الساكن الصحيح الذي قبلها، فصار الفعل (لتَرَ أْوْنَنَّ)، فالتقى ساكنان هما عين الكلمة (الهمزة) وواو الجماعة، فحذفت الهمزة؛ لأن حذفها لا يؤثر في الكلمة، وأما حذف الواو فلا يجوز؛ لعدم وجود دليل يدل على حذفه هنا، فصار الفعل (لَتَرَوْنَنَّ)، فالتقت ثلاث نونات، فحذفت نون الرفع؛ لأن حذفها لا يؤثر في الكلمة، وأما حذف نون التوكيد فلا يجوز؛ لأنه يتعارض مع الغرض الذي جيء بها وهو التوكيد، فصار الفعل (لتَرَوْنَّ)، فالتقى ساكنان هما واو الجماعة ونون التوكيد، وهنا لا يجوز حذف واو الجماعة؛ لعدم وجود دليل يدل على حذفه، فيتم تحريك الواو بحركة تناسبه وهي الضم؛ فراراً من التقاء الساكنين، فيصير الفعل (لترَوُنَّ) وهذا التحليل الصرفي يقال في (تَرَيِنَّ).

ومن هنا نستنتج أنه متى كان هناك داعٍ وسببٌ يوجب حذف الفاعل، وجب حذفه، وإن لم يكن هناك سبب يوجب الحذف، وجب عدم الحذف، وبذلك يمكن أن نصوغ قاعدة حذف الفاعل التي ذُكرت آنفاً على النحو الآتي: (يحذف الفاعل وجوبًا إذا كان واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وفعله مؤكد بالنون بشرط وجود دليل يدل على الفاعل بعد الحذف، فإن لم يكن هناك دليل على حذفه، وجب حذفه من الجملة).

ثانيا– قصور القاعدة

ويقصد به خروج بعض الأسماء والأفعال واستثنائها من الحكم الذي وضعه النحاة، ويتضح لنا القصور في الآتي:

أ- اختصاص اسمي الإشارة (هذه) و (تلك)

ذهب ابن مالك إلى أن اسم الإشارة (تي) مختص بالمؤنث فقال:

بــذا لمفــردٍ مــذكــرٍ أشــرْ بذي وذِهْ تي تا على الأنثى اقتصر (ابن عقيل، د ت)

وأما الشارح ابن عقيل، فأضاف (ذِهِ) التي لم يذكرها ابن مالك، وأشار إلى أنها تستعمل مع (تِي) للمفردة المؤنثة فقال: "ويُشار إلى المؤنثة بـ ذي، وذِهْ بسكوت الهاء، وتي، وتا، وذِهِ بكسر الهاء: باختلاس وإشباع" (ابن عقيل، د ت) ، وتبعه في ذلك ابن هشام الذي خصَّ استعمالها للمفردة المؤنثة فقال: "وللمفردة المؤنثة عشرة، وهي: ذِي، وتِي، وذِهِ، وته، وذِهْ، وته، ذِه، وتِه، وذات، وتا" (ابن عقيل، د ت) ، وكرر ما ذهب إليه في استعمالهما للمفردة المؤنثة فقال: "وذِي وتِي وتا وتان في التأنيث" (ابن عقيل، د ت) ، ثم ذكر تقسيمًا آخر لأسماء الإشارة باعتبار التقسيم العقلي وباعتبار الواقع فأشار إلى ما يُستعمل للمفردة المؤنثة فقال: "وللمفردة المؤنثة هذه وهاتي وهاتا" (ابن عقيل، د ت).

وأما المحدثون، فلم يخرجوا عن الدوران في فَلَكِ مَنْ قبلهم، فمحمد محي الدين فَصَّل في هامشه أقوال النحاة عن أسماء إشارة أخرى لم يذكرها ابن مالك وابن عقيل، فذكر أقوالًا أخرى لاسم الإشارة (ذا) وهي المفرد حقيقةً والمفرد حُكماً، وأن المؤنث إذا أُنزل منزلة المذكر أشير إليه بـ ذا، ولم يُضف إلى استعمال (ذِهِ) و (تِي) شيئًا (عبد الحميد، ٢٠٠٨).

وأما عباس حسن، فأشار إلى اختصاصهما بالمفردة المؤنثة فقال: "ما يشار به للمفردة المؤنثة مطلقا أي عاقلة وغير عاقلة وهو عشرة ألفاظ؛ خمسة مبدوءة بالدال هي: ذي – ذِهْ – ذِهِ بكسر الهاء مع اختلاس حركتها – ذِهِ بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً – ذات"(حسن، د ت) .

وأما محمد عيد (٢٠٠٥)، فقد تأثر بالعبارة التي دوَّنها في كتابه وهي أن "اسم الإشارة لمن تشير إليه، والكاف لمن تخاطبه"(عيد، ٢٠٠٥)، فقال شارحًا تلك العبارة إن "أسماء الإشارة يُراعى في لفظها ما تُشير إليه – مفردًا أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثا" (عيد، ٢٠٠٥).

ويبدو واضحاً لنا من خلال تلك النصوص أن اسمَي الإشارة (ذِهِ) (تِي) مختصان بالمفردة المؤنثة، ولا يتجاوزان الاستعمال الذي نَصَّ عليه النحاة، وهذا الاختصاص يفيد بأنه لا يجوز استعمالهما لغير ما ذُكر، ونعني به المفردة المؤنثة، وإذا استعملا لغير ذلك، فهو لحن.

والحق أنه قد ورد في القرآن الكريم ما يدل على عدم اختصاص (ذِهِ) و (تِي) للمفردة المؤنثة، حيث ورد استعمالُهما لجمع التكسير غير العاقل في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ (الأنعام: ١٣٩)، وقال تعالى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ (الأنبياء: ٥٢)، وقال تعالى: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي﴾ (الزخرف:٥١)، وقال تعالى: ﴿فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (القصص: ٥٨)، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ (الكهف: ٥٩)، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ (البقرة: ١١١)، وقال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ (النمل: ٥٢)، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣)، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ (البقرة: ١٨٧).

ومن القليل الإشارة بـ (تِي) للجمع المؤنث السالم غير العاقل، قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ (البقرة: ٢٥٢)، ولجمع التكسير العاقل، قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

ب– اختصاص الاسم الموصول (التي)

ذهب ابن مالك إلى أن الاسم الموصول (التي) للمفردة المؤنثة فقال:

موصول الاسماء الذي، الأنثى التي واليا إذا ما تُنِّيا لا تُثْبِتِ (ابن عقيل، د ت)

وسار على منهجه ابن عقيل في شرح هذا الحكم حيث قال: "وأما الموصول الاسمي فـ الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة" (ابن عقيل، د ت)، وأما ابن هشام، فقد ذكر أن الموصول الاسمي (التي) يستعمل للمفردة المؤنثة العاقلة وغيره (ابن هشام، ٢٠٠٠) ، وأما الأستاذ هادي نهر، فقال بعد أن صنَّف (التي) مع الموصولات الخاصة: "فالخاصة أو المختصة فهي التي تفيد النص على مدلول معين مقصور عليه" (نهر، ٢٠٠٨) ، وأما الأستاذ عباس حسن، فقد عدَّها أيضاً من الموصولات الاسمية ا لمختصة فقال: "وتختص بالمفردة المؤنثة عاقلة كانت أم غير عاقلة"(حسن، د ت).

وأما مصطفى الغلاييني (٢٠٠٤)، فقد ذكر اختصاصها بالمفردة المؤنثة، وعلى هذا القول سار الأستاذان عبده الراجحي ومحمد عيد اللذان صنَّفاها مع الأسماء الموصولة المختصة (الراجحي، ٢٠١٣).

وإذا تتبعنا الاستعمال اللغوي للموصول الاسمي (التي) الوارد في القرآن الكريم، لوجدناه أيضاً مستعملاً لجمع التكسير غير العاقل في أكثر من موضع، قال تعالى ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (هود: ١٠١)، وقال تعالى ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ (الأنبياء: ٥٢)، وقال تعالى: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (النساء: ٥)، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾ (سبأ: ١٨)، وقال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧)، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

فتلك الشواهد القرآنية تدل دلالة واضحةً أن الموصول الاسمي (التي) هو من الموصولات الاسمية المشتركة، وليس من الموصولات الاسمية المختصة، فهو للمفردة المؤنثة العاقلة وغير العاقلة، ولجمع التكسير غير العاقل.

ج– المفعول الثاني لظن وأخواتها

يرى عباس حسن أن الأفعال القلبية تنفرد بخمسة أحكام منها حكمٌ واحد تشترك فيه سواء أكانت متصرفة أم جامدةً وهذا الحكم أن مفعولها الثاني يأتي متنوعاً مفرداً وجملةً وشبه جملة، ثم ذكر سبب هذا التنوع فقال لأنه خبر، ثم قال "فليس من اللازم في المفعول الثاني أن يكون مفرداً، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبياً متصرفاً أو غير متصرف" (حسن، د ت).

ويبدو واضحاً أن ذلك الحكم مختص بالأفعال القلبية، ونستنتج ذلك من قوله "تنفرد بخمسة أحكام" وقوله "وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبياً"، وهذان الحكمان يدلان على أن تنوع المفعول الثاني مقصور على أفعال القلوب دون غيرها، وإذا عدنا إلى القرآن الكريم وجدنا أن هذا الحكم – وهو تنوع المفعول الثاني – يشاركها فيه أفعال التحويل، فيأتي مفعولها جملة فعلية وشبه جملة، فمن شواهد الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (البقرة: ١٧)، فجملة ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ في محل نصب مفعول ثان للفعل (ترك) بدليل ذكر إضاءة المكان الذي حوله قبل ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ (الكهف: ٩٩)، فجملة ﴿يَمُوجُ﴾ مفعول ثان، ومن شواهد شبه الجملة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ (الفيل: ٢)، فشبه الجملة في موضع نصب مفعول به ثان، وقوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ (الذاريات: ٤٢)، وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ (الفيل: ٥).

وقد يكون الناسخ مشتقًا كقوله تعالى ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (القصص: ٧)، وقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (آل عمران: ٥٥).

نتائج البحث

وجد الباحثان بعد هذه الدراسة أن استقراء النحاة المتأخرين والمحدثين في صوغ القواعد كان ناقصاً، حيث إن مصادر اللغة من القرآن الكريم والشعر كانت مُتاحةً لديهم؛ لكي يضعوا قواعد النحو خاليةً من تلك المآخذ، ومن خلال هذه الدراسة تبيّن لنا أن القرآن الكريم هو المصدر الأول والأساس لوضع قواعد اللغة، حيث إن جُلَّ الشواهد التي سيقت؛ لتعديل القواعد كانت من القرآن الكريم؛ بسبب حصر كلام الله- سبحانه وتعالى- في المصحف الشريف، حيث جُمع فيه فصيحُ الكلم من لغة الضاد، وقد أثمر هذا عن تقديم شواهد عديدة في زمن قصير، تؤيّد ما ذهبنا إليه من قصور القواعد وعمومها، وأما الاعتماد على كلام العرب، فهو يتطلب جهداً أكبرَ ووقتاً أطولَ، حيث إننا سنضطر إلى الوقوف على الكثير من دواوين الشعر للرد على ما قاله النحاة في القواعد؛ لبيان حاجة القاعدة إلى التعديل. وظهرَ لنا في هذه الدراسة أيضا تأثر النحاة ببعضهم في صوغ القواعد، وقد تمخّضَ عنه انتشار تلك المآخذ في مُصَنَّفَاتِهم من كتب النحو. والذي تجدُر الإشارة إليه افتقار تلك الكتب إلى المراجعة العلمية الدقيقة من قِبَلِ المراجعين والشارحين حيث إنهم سخروا جهدهم في تخريج الشواهد وبعض التعليقات الأخرى كاختلاف النحاة في ظاهرةٍ من ظواهر اللغة. والأمر الذي نريد أن نُنَبِّه إليه الآن هو ضرورة انتباه المتخصصين من الأساتذة والطلبة لِمَا يأخذون من قواعد النحو وإخضاعها للتجربة والتحليل قبل صوغها صوغاً نهائياً؛ لوضع قواعد سليمة جامعة مانعة.

المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (د.ت)، شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، (١٩٩٤)، شرح شذور الذهب، راجعه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، (٢٠٠٠)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، راجعه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، (د.ت)، شرح قطر الندى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٨.

الراجحي، عبده، (٢٠١٣)، التطبيق النحوي، دار المسيرة، عمَّان، ط٥.

عباس، إحسان، (١٩٧١)، ديوان كثير عزة، دار الثقافة، بيروت، د.ط.

عبد الحميد، محمد محي الدين، (٢٠٠٨م)، التحفة السنية، دار المصطفى، دمشق، ط٢.

عيد، محمد، (٢٠٠٥)، النحو المصفى، عالم الكتب، بيروت، ط١.

الغلاييني، مصطفى، (٢٠٠٤)، جامع الدروس العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥.

المصطاوي، عبد الرحمن، (٢٠٠٤)، ديوان امرؤ القيس، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

نهر، هادي، (٢٠٠٨)، النحو التطبيقي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١.